

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية  
(دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة)

## *Impact of tax audits on Algerian economic institution's tax management efficiency (A field study of a sample of economic institutions in the state of Batna)*

دريد موسى<sup>1\*</sup>، بن براح سمير<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، moussa.drid@univ-batna.dz

<sup>2</sup>مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، samir.benberrah@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2023/05/28

تاريخ الاستلام: 2023/02/07

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق الجبائي والتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، كما تهدف هذه الدراسة أيضا في توضيح أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل بيانات استبيان طبق على مجموعة من الموظفين بالإدارة في خمسة مؤسسات اقتصادية بولاية باتنة، ولإثبات العلاقة بين متغيرات البحث تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، إضافة إلى استخدام عدة أدوات إحصائية لتحليل الاستبيان والمتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرومباخ، واختبار T للعينة الواحدة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق التسيير الجبائي والتدقيق الجبائي بها، كما أن تطبيق التدقيق الجبائي يؤثر على فعالية التسيير الجبائي، ولهذا يعتبر التدقيق الجبائي أداة من أدوات التسيير الجبائي.

الكلمات المفتاحية: تسيير جبائي، تدقيق جبائي، قانون جبائي، خيارات جبائية، عبء جبائي.

تصنيف JEL: G32، M41، M42

### Abstract:

The present study aims to shed light on the role of tax auditing and management in the economic enterprise, in addition to clarifying the impact of applying fiscal auditing on the effectiveness of tax management in the economic enterprise, using the results obtained from analyzing the data of a questionnaire administered to a group of administrative employees in five economic institutions in Batna, Algeria. Moreover, the study also seeks to confirm the correlation between the research variables. For this aim, the SPSS program was alongside several statistical tools to analyze the questionnaire. The statistical tools are the following: the arithmetic means, standard deviation, Cronbach's alpha coefficient, and the one-sample T-test.

The findings revealed that Algerian economic institutions are aware of the necessity of fiscal management and tax auditing, and that fiscal auditing impacts the effectiveness of fiscal management; hence, fiscal auditing is regarded as a tool of fiscal management.

**Key Words:** tax management, tax audit, tax law, tax options, tax burden.

**JEL Classification:** G32، M41، M42

لقد شهد العالم تطورا سريعا على المستوى الاقتصادي، وهذا التطور انعكس إيجابا على حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، مما جعل المؤسسات الصغيرة الناشئة تتخذ خطوة الانتقال من مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة مع محيطها المحدود إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات كبيرة ومعقدة مع محيطها الواسع الذي يحتوي على عدة متغيرات جديدة، ويعتبر المتغير الجبائي أحد المتغيرات المهمة في نشاط المؤسسة، وذلك لأن أي عملية تقوم بها المؤسسة إلا ولها تقاطع مع الجبائية، ومن هنا أصبحت الجبائية عنصرا أساسيا يتطلب المتابعة والحذر من أجل تخفيض الخطر الجبائي الذي يضغط على الوضعية المالية للمؤسسة.

فالتدقيق الجبائي جاء كوظيفة من أجل متابعة العنصر الجبائي بالمؤسسة، وهذا نتيجة أن العمليات التي تقوم بها المؤسسة كبيرة ومعقدة من الناحية الجبائية، وهذه التعقيدات تشكل خطرا على الوضعية المالية لها، ومنه فالتدقيق الجبائي يعمل على كشف مختلف الأخطار والتهفوات ذات الطابع الجبائي المرتكبة من طرف المؤسسة، كما أن هذا المتغير الجبائي يحتاج أيضا إلى تسيير فجاء التسيير الجبائي كوظيفة من أجل تسيير هذا المتغير بكفاءة، وهذا من أجل تحديد الخيارات الجبائية المناسبة للمؤسسة حسب إستراتيجياتها.

**1.1 إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:  
 ما أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة؟

### 2.1 الأسئلة الفرعية:

- ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- ما واقع تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما واقع تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل التدقيق الجبائي يؤثر على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

### 3.1 فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:
- يطبق التدقيق الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.
- يطبق التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تدقيق الجبائي وفعالية التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

### 4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور التدقيق الجبائي في المؤسسة، حيث يسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة، وتخفيض العبء الجبائي، وكذلك إبراز أهمية التسيير الجبائي في تحديد الخيارات الجبائية المناسبة حسب إستراتيجية المؤسسة من أجل الاستفادة من وفرة مالية تعزز وضعية الخزينة، بالإضافة إلى إبراز أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة.

## 5.1 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم التدقيق الجبائي وأهدافه.
- التعرف على مفهوم التسيير الجبائي وأهدافه.
- إبراز أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي.

## 6.1 منهجية الدراسة:

لمعالجة مختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي لبناء الإطار النظري لدراسة، كما استخدمنا أداة الاستبانة في دراستنا الميدانية والتي تم توجيهها لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية باتنة، وهذا بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادرها الأصلية، وقد تم تصميم الاستبيان انطلاقاً من الجانب النظري والاعتماد على الدراسات السابقة، ثم وزع على أفراد عينة الدراسة.

## 7.1 الدراسات السابقة:

### 1.7.1 دراسة فتحة أميرة (2017) بعنوان: دور المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية.

عبارة عن مقال هدفت من خلاله الباحثة إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق المراجعة الجبائية بالمؤسسات الاقتصادية، وإبراز مدى مساهمة المراجعة الجبائية في تفعيل عملية التسيير الجبائي بغرض تجنب المخاطر الجبائية المتعددة، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في ضبط وتحليل المفاهيم الأساسية للموضوع، إضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال دراسة شركة مطاحن الأوراس باتنة، وقد توصلت الباحثة إلى أن المراجعة الجبائية تسمح بالحصول على مؤشرات حول حجم المخاطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة، بالإضافة إلى أنها تسعى للتحقق من انتظام وفعالية التسيير الجبائي بهدف تجنب المؤسسة الاقتصادية مخاطر جبائية يمكن أن تؤثر سلباً على وضعيتها المالية.

### 2.7.1 دراسة نور الدين بلعيش وقادري زرباني (2022) بعنوان: فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

عبارة عن مقال هدف من خلاله الباحثان إلى تسليط الضوء على فعالية وقدرة المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في بناء الجزء النظري، بالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة وكذا عينة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والجباية، وقد توصل الباحثان إلى أن المراجعة الجبائية لها فعالية في التأثير على التسيير الجبائي، وهذا من خلال قدرة المراجع الجبائي في الحكم على سلامة التصريحات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

### 3.7.1 دراسة صالح حميداتو (2022) بعنوان: دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

عبارة عن مقال هدف من خلاله الباحث إلى توضيح دور المراجعة الجبائية التي تعتبر أداة مهمة للتسيير الجبائي في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي للمؤسسة، وذلك لتفادي مخاطر الرقابة الجبائية، حيث اعتمد

الباحث على المنهج الوصفي عند استعراض الإطار النظري، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية بالاعتماد على أداة الاستبيان، وقد توصل الباحث إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسيير الجبائي والمراجعة الجبائية. 4.7.1 محمد أمين كويدمي (2022) بعنوان: التدقيق الجبائي كألية للتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه هدف من خلالها الباحث إلى توضيح العلاقة بين التدقيق الجبائي والتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في عرضه للجانب النظري، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية بالاعتماد على أداة الاستبيان، وقد توصل الباحث إلى أن التسيير الجبائي يعتمد على طرق وآليات مختلفة قصد تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة الاقتصادية، من ضمنها التدقيق الجبائي الذي يحد من الخطر الجبائي.

تشارك دراستنا مع الدراسات السابقة في محاولة فهم العلاقة بين التدقيق الجبائي والتسيير الجبائي، بينما يكمن الاختلاف في أن دراستنا قامت بتوضيح أثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك باعتبار أن التدقيق الجبائي أداة من أدوات التسيير الجبائي.

## 2. التدقيق الجبائي:

نظرا لتطور المؤسسة الاقتصادية وزيادة حجم معاملاتها الاقتصادية، أصبح من الضروري الاهتمام بالمتغير الجبائي، لأن كل عملية تقوم بها المؤسسة إلا ولها تقاطع مع الجبائية، ولا يمكن متابعة المتغير الجبائي إلى عن طريق التدقيق الجبائي، ولهذا سنحاول في هذا المحور التعرف على التدقيق الجبائي، أنواعه، وأهدافه كما يلي:

### 1.2 مفهوم التدقيق الجبائي:

قدمت عدة تعاريف لتدقيق الجبائي من طرف الأساتذة والمختصين في المجال الجبائي، وفيما يلي سيتم عرض أهم هذه التعاريف:

عرف الأستاذين (P.Bougan et J.M.vallee) من خلال كتابهما المراجعة والتسيير الجبائي على أن التدقيق الجبائي "يسمح بقياس قابلية المؤسسة على تحريك مواردها بغرض احترام القوانين الجبائية في إطار سياساتها التسييرية من جهة، وكذا التحقق من أهدافها المسطرة ضمن السياسة العامة من جهة أخرى". (صالح، 2019، صفحة 91)

كما تم تعريفه أيضا على أنه "أداة لاتخاذ القرار بشأن جميع الهياكل الجبائية للشركة وتشغيلها، كما تتيح إمكانية تشخيص للالتزامات الضريبية للشركة واقتراح حلول محددة لتقليل العبء الضريبي". (Belbachir, 2018, p. 60)

واستخلاصا من التعاريف المذكورة سابقا، يمكن القول أن التدقيق الجبائي هو عملية فحص شامل للوضع الجبائية للمؤسسة من أجل إبداء رأي فني محايد، وهذا من خلال التأكد والتحقق من مدى احترام المؤسسة للقوانين الجبائية من جهة، ومدى التزامها بواجباتها التصريحية اتجاه إدارة الضرائب من جهة أخرى.

### 2.2 أنواع التدقيق الجبائي:

يتم التمييز بين نوعين من التدقيق الجبائي وهذا حسب الجهة القائمة بعملية التدقيق وذلك كما يلي:

## 1.2.2 بالنسبة للمؤسسة:

تقوم المؤسسة بعملية التدقيق الجبائي بنفسها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها، فتقوم بتكليف إما جهة خارجية أو داخلية وذلك كما يلي:

❖ **التدقيق الجبائي الداخلي:** وهي مهمة يقوم بها أجبر داخل المؤسسة، ويتمتع بالكفاءة والاستقلالية، لإبداء رأيه بكل شفافية ووضوح حول نوعية ومصداقية المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمؤسسة، ومدى مطابقتها للقواعد والإجراءات القانونية والجبائية المعمول بها. (أميرة، 2018، صفحة 39)

❖ **التدقيق الجبائي الخارجي:** وهي عبارة عن مهمة تمارس من قبل شخص محايد ومستقل تماما عن المؤسسة، وتأتي لتكملة مهمة التدقيق الداخلي من الناحية الجبائية، وتمارس بصفة متقطعة أو مستمرة، ويكتفي هنا المدقق بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز على الناحية الجبائية، وهذا بهدف الوصول إلى رأي فني محايد حول الوضعية الجبائية للمؤسسة. (صالح، 2019، صفحة 96)

## 2.2.2 بالنسبة للإدارة الضريبية:

وهي المراجعة التي تقوم بها إدارة الضرائب من خلال مراجعة العمل المحاسبي بالاعتماد على الدفاتر والسجلات المحاسبية، والبحث والتأكد من وجود الوثائق والمستندات التي تثبت التسجيلات المحاسبية، وأيضا التدقيق في التصريحات الجبائية المقدمة ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات الجبائية. (صالح، 2019، صفحة 90)

ومما سبق يمكن القول أن التدقيق الجبائي الذي تقوم به المؤسسة سواء الداخلي أو الخارجي هدفه تخفيض الأعباء الجبائية وتسيير الخطر الجبائي، في حين أن التدقيق الجبائي الذي تقوم به إدارة الضرائب تنجر عنه غرامات وعقوبات جبائية نتيجة عدم احترام المؤسسة للقوانين والتشريعات الجبائية، ونحن ما يهم في دراستنا هو التدقيق الجبائي الذي تقوم به المؤسسة.

## 3.2 أهداف التدقيق الجبائي:

- يهدف التدقيق الجبائي بشكل عام سواء أكان داخلي أو خارجي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:
- تقييم المخاطر الجبائية الناتجة عن التطبيق السيئ للقواعد الجبائية؛ (أمينة، 2016، صفحة 67)
  - البحث عن إمكانية تقليص الخطر الجبائي أو القضاء على عوامل ظهوره المتمثلة في عدم الانتظام والدقة؛ (سميرة، 2015، صفحة 85)
  - تقييم قابلية المؤسسة لاستعمال الامتيازات التي يتيحها المشرع الجبائي؛ (أمال وإبراهيم، 2022، صفحة 67)
  - حصر نقاط القوة والضعف في المؤسسة وتحسين إجراءات اتخاذ القرار؛ (محي الدين وسفيان، 2022، صفحة 157)
  - تجنب العقوبات الجبائية والزيادات الناتجة عن عدم التصريح والتي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة. (أمينة، 2016، صفحة 67)

## 3. التسيير الجبائي:

إن مراقبة المتغير الجبائي المرتبط بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة لا تكفي لوحدها في تخفيض التكاليف الجبائية، لهذا يحتاج هذا المتغير الجبائي إلى تسيير فعال من أجل تحديد الخيارات الجبائية المناسبة للمؤسسة حسب إستراتيجياتها، ولهذا سنحاول في هذا المحور التعرف على التسيير الجبائي، أدواته، وأهدافه وذلك كما يلي:

### 1.3 مفهوم التسيير الجبائي:

حيث عرف على أنه "آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي وفي حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق، والتصرف غير العادي في التسيير". (سهام و حكيمة، 2018، صفحة 128)

وأيضاً حسب "Christine Collette" فإن "تسيير الضريبة يعني أن الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة، وأن تصبح متغيراً فعالاً في إستراتيجياتها، إذا بدلا من السلبية اتجاه الجبائية، يطرح الاستعمال الفعال والذي لها". (محمد عادل، 2003، صفحة 03)

واستخلاصاً من التعاريف المذكورة سابقاً، يمكن القول أن التسيير الجبائي هو ممارسة قانونية تسمح بمعالجة وترتيب الأمور المالية للمؤسسة بطرق تراعي كافة القوانين والتشريعات الجبائية، وهذا من أجل الاستفادة من الخيارات الجبائية المتاحة من طرف القانون، ومنه تخفيض العبء الجبائي على المؤسسة.

### 2.3 أدوات التسيير الجبائي:

حتى يؤدي التسيير الجبائي الغرض المراد منه يجب أن يستند على أدوات حتى يكون فعال في تحديد الخيارات المناسبة للمؤسسة، وبالتالي تتمثل أدوات التسيير الجبائي فيما يلي:

#### 1.2.3 التدقيق الجبائي:

تعمل المؤسسة على تفعيل التدقيق الجبائي باعتباره أداة من أدوات التسيير الجبائي، حيث يسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة، وتخفيض العبء الجبائي، وجعل التسيير أحسن أداءً وأكثر فعالية. (صالح، 2012، صفحة 46)

#### 2.2.3 الاستشارة الجبائية:

ظهرت خدمات الاستشارة الجبائية نتيجة لتعقيد مجال الأعمال عموماً والمجال الجبائي خصوصاً، وهذا ما جعل المؤسسات تستند إلى خدمات المستشار الجبائي، وبالتالي على المستشار الجبائي أن تتوفر فيه مجموعة من المتطلبات المهنية والأخلاقية والقدرة على التسيير بما يسمح له بالإحاطة بالخطر الجبائي من جهة، وتقديم نصائح مناسبة تسمح باستغلال الفرص الجبائية المتاحة من جهة أخرى. (بلال و محمد سعد الدين، 2019، صفحة 220)

#### 3.2.3 الحوكمة الجبائية:

الدراسات الحديثة في مجال التسيير الجبائي، ركزت على أهمية وجود الحوكمة في المؤسسات، لضمان أن المعلومة الضريبة متوفرة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. (أمال، 2022، صفحة 59)

### 3.3 أهداف التسيير الجبائي:

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية:

### 1.3.3 تحقيق الأمن الجبائي:

وهذا من خلال تجنب الخطر الجبائي عبر تموقع المؤسسة في وضعية قانونية اتجاه الضريبة، لتجنب الخطر الناجم عن عدم إيداع التصريحات الجبائية في وقتها، الغش في التصريحات، ومن بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي، تطوير مهمة ودور التدقيق الداخلي التي تمكن من: (محمد عادل، 2003، صفحة 07)

- تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛
- تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛
- تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي.

### 2.3.3 ضمان الفعالية الجبائية:

وهذا من خلال الاستفادة من الحوافز والخيارات الجبائية إلى أقصى حد ممكن، حيث أن القانون الجبائي يعطي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش حركة، يسمح لها بالحصول على الامتيازات الجبائية من أجل تعظيم الخيار. (صابر، 2012، صفحة 14)

إذن فتحقيق الفعالية الجبائية مرتبط بمدى إدراك المؤسسة، وتمتع مسيرها بأفق واسعة، ودراسة كبيرة تسمح لهم بإدراك أنه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة خيارات قانونية لها آثار جبائية وإمكانية ممارسة الخيارات الضريبية الأكثر نفعاً من أجل تعديل العبء الضريبي الذي تتحمله دون الإخلال بقواعد التشريع الضريبي المعمول به. (صالح، 2012، صفحة 95)

### 3.3.3 التحكم في العبء الضريبي:

تساهم الأعباء الجبائية في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءاً من سعر التكلفة لأي منتج، هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال ما يلي: (محمد عادل، 2003، صفحة 08)

- العمل على تخفيض الضريبة؛
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة.
- كما أن طرق التحكم في العبء الضريبي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك حسب الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

### 4.3.3 خدمة إستراتيجية المؤسسة:

يقوم التسيير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية التي تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ويتجلى هذا من خلال ما يلي: (محمد، 2017، صفحة 18)

- الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية؛
- الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة؛
- تحديد خيار النمو مثل: أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل، حيث أن إلمام المسير بالقوانين الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة عن مصادر التمويل والمزايا الجبائية التي تحققها المؤسسة من اختيارها.

#### 4. العلاقة بين التسيير الجبائي والتدقيق الجبائي:

التدقيق الجبائي يسمح بتحديد الالتزامات الجبائية للمؤسسة، كما يقوم بتوضيح إستراتيجياتها الجبائية، وذلك لجعل التسيير الجبائي أكثر فعالية مما يؤدي إلى تدنئة التكاليف الجبائية، فالتدقيق الجبائي والتسيير الجبائي يجب أن يحقق ثلاث أهداف وهي: (أميرة، 2018، صفحة 46)

- التأكد من أن المؤسسة لا تتعرض لمخاطر جبائية لم يتم اكتشافها؛
- التحقق من أن المؤسسة ليست في حالة نزاعات جبائية؛
- البحث عن الهياكل القانونية التي تسمح بتخفيف العبء الضريبي.

#### 5. الدراسة الميدانية:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة، تم تدعيمها بدراسة ميدانية من خلال إعداد استمارة استبيان وجهت إلى عينة من الموظفين في المؤسسات محل الدراسة، ومن ثم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

#### 1.5 الإطار المنهجي لدراسة الميدانية:

##### 1.1.5 مجتمع وعينة الدراسة:

##### 1.1.1.5 مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي خمسة مؤسسات اقتصادية هي: مؤسسة تيرصام باتنة "Tirsam" وهي متخصصة في صناعة الصهاريج والمقطورات بالإضافة إلى صناعة الآلات الزراعية، مؤسسة التجهز والنسيج سونيتكس باتنة "Sonitex"، مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، مؤسسة أوربا باتنة "Urba" وهي متخصصة في البناء والأشغال العامة والهيدروليك، والشركة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية نפטال "Naftal".

##### 2.1.1.5 عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 45 موظف قائلين على إدارة هذه المؤسسات ولديهم معرفة بالمجال المحاسبي والمالي والجبائي فيها، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة لتحليل 40 استمارة أي ما يعادل 89% من إجمالي الاستمارات الموزعة.

##### 2.1.5 أداة الدراسة:

بغرض معرفة أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تضمن أربعة محاور كما يلي:

- المحور العام: يتضمن البيانات الشخصية
- المحور الأول: واقع تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (يحتوي على 6 عبارات)
- المحور الثاني: واقع تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (يحتوي على 6 عبارات)
- المحور الثالث: أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (يحتوي على 7 عبارات)

وللإجابة عن هذه العبارات تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي وفق الدرجات التالية:



### الجدول 1: درجات مقياس ليكارت الخماسي

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الاجابة
5	4	3	2	1	الدرجة

المصدر: وليد عبد الرحمان الفراء، 2009، ص 07.

### 3.1.5 صدق وثبات أداة الدراسة:

لمعرفة مدى صدق وثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللإستبيان ككل. وكان معامل الثبات للمحور الأول 0.813، في حين المحور الثاني 0.720، أما المحور الثالث 0.865، في حين معامل الثبات الكلي بلغ 0.865، وهي نسبة مرتفعة وجيدة في هذه الدراسات. والجدول التالي يبين ذلك.

### جدول 2: اختبار ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان

معامل الثبات	عدد العبارات	المحاور
0.813	6	المحور الأول
0.720	6	المحور الثاني
0.865	7	المحور الثالث
0.920	19	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

### 4.1.5 تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

بغرض تحليل نتائج الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) مستخدمين أساليب إحصائية هي: التكرار، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

### 1.4.1.5 عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

هنا سيتم عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة والتي ترتبط بالدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية:

### جدول 3: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	من 30 إلى أقل من 40 سنة	10	%25
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	20	%50
	من 50 سنة فأكثر	10	%25
الوظيفة الحالية	محاسب	10	%25
	مدقق داخلي	7	%17.5
	مكلف بالتصريحات الجبائية	8	%20
	مدير المحاسبة والمالية	7	%17.5
المؤهل العلمي	مسير	8	%20
	شهادة مهنية	7	%17.5
	ليسانس	14	%35
	ماستر	15	%37.5
	دكتوراه	4	%10

22.5%	9	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
52.5%	21	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
25%	10	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم من الفئة العمرية ما بين 40 سنة و50 سنة حيث بلغ عددهم 20 فرد بنسبة 50%. كما أنهم كانوا في الغالب حائزين على شهادة ليسانس والماستر بنسبة 35% و37.5% على التوالي ما يعطيهم المقدرة على فهم محاور الاستبيان، أما بخصوص سنوات الخبرة فإن أفراد عينة الدراسة كانوا من ذو الخبرة في ميدان التدقيق والمحاسبة والتسيير، حيث أن معظمهم كانت لهم خبرة أكثر من 10 سنوات مشكلين بذلك نسبة 52.5% من المجتمع الكلي للدراسة.

#### 2.4.1.5 عرض نتائج العينة حول محاور الاستبيان:

##### ❖ تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول:

تهدف عبارات المحور الأول إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجدول رقم (4) يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول 4: اتجاهات أفراد العينة حول واقع تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	أغلب المؤسسات الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق التدقيق الجبائي.	4.88	0.335	موافق بشدة
2	كثرة التعديلات بالقانون الجبائي وغموضه، يجعل من التدقيق الجبائي ضرورة ملحة بالمؤسسة.	4.90	0.441	موافق بشدة
3	يهتم التدقيق الجبائي بالتأكد من احترام المؤسسة للقوانين الجبائية من جهة ومدى التزامها بواجباتها التصريحية اتجاه إدارة الضرائب من جهة أخرى.	4.80	0.608	موافق بشدة
4	يعمل التدقيق الجبائي على تقليص الأخطار الجبائية الناجمة عن التعقيدات الواردة بالقانون الجبائي.	4.80	0.516	موافق بشدة
5	يساهم التدقيق الجبائي في استغلال الثغرات الموجودة بالقانون الجبائي لتخفيض العبء الجبائي دون مخالفة القانون.	4.78	0.423	موافق بشدة
6	يساهم التدقيق الجبائي في زيادة الفعالية الضريبية من خلال اكتشاف خيارات جبائية لم تكن المؤسسة تستغلها	4.13	1.137	موافق
	المحور الأول: واقع تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	4.71	0.456	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الأول قدر بـ 4.71 مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق التدقيق الجبائي، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ 0.456 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة.

وقد احتلت العبارة الثانية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.90 وانحراف معياري 0.441، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا إجابة موافق بشدة 95%، وبذلك يمكن اعتبار أن كثرة التعديلات بالقانون الجبائي وغموضه، يجعل من التدقيق الجبائي ضرورة ملحة بالمؤسسة.

كذلك جاءت العبارة الأولى في المرتبة الثانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.88 والانحراف المعياري 0.335، وبالتالي فإن أغلب المؤسسات الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق التدقيق الجبائي.

في حين جاءت العبارة السادسة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 4.13 وانحراف معياري 1.137، وهذه نتيجة مقبولة ومنطقية لأن دور التدقيق الجبائي هو تقليص الأخطار الجبائية الناجمة عن التعقيدات الواردة بالقانون الجبائي وليس اكتشاف الخيارات جبائية الغير مستغلة من طرف المؤسسة، وفي العموم تظهر نتائج الدراسة موافقة العينة بشدة على كل عبارات المحور.

#### ❖ تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

تهدف العبارات الواردة في المحور الثاني إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجدول رقم (5) يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول 5: اتجاهات أفراد العينة حول واقع تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	أغلب المؤسسات الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق التسيير الجبائي.	4.78	0.423	موافق بشدة
2	تمارس المؤسسات الجزائرية التسيير الجبائي بناء على أسس علمية تتوافق مع إستراتيجياتها.	4.58	0.501	موافق بشدة
3	التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر سلبا على تسيير جبائية المؤسسة.	4.85	0.533	موافق بشدة
4	يعمل التسيير الجبائي على تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة من أجل تفادي مخاطر عدم الانتظام الضريبي.	4.15	0.770	موافق
5	يعمل التسيير الجبائي على حماية المؤسسة من المخاطر الناجمة عن الاختيارات الضريبية الخاطئة.	4.68	0.474	موافق بشدة
6	يهدف التسيير الجبائي إلى حماية المؤسسة من مخاطر عدم الالتزام بشروط الامتيازات الجبائية الممنوحة.	4.95	0.316	موافق بشدة
	المحور الثاني: واقع تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	4.66	0.337	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الثاني قدره 4.66 مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق التسيير الجبائي، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.337 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة.

وقد احتلت العبارة السادسة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.95 وانحراف معياري 0.316، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا إجابة موافق بشدة 97.5%، وبذلك يمكن اعتبار أن التسيير الجبائي يهدف إلى حماية المؤسسة من مخاطر عدم الالتزام بشروط الامتيازات الجبائية الممنوحة.

كذلك جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.85 وانحراف معياري 0.533، وهذه نتيجة مقبولة ومنطقية حيث أن التعديلات المستمرة في القانون الجبائي تعقد وتؤثر سلبا على تسيير جباية المؤسسة.

كما جاءت العبارة الأولى في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.78 وانحراف معياري 0.423، وبهذا يمكن اعتبار أن أغلب المؤسسات الجزائرية على دراية بأهمية تطبيق التسيير الجبائي.

في حين جاءت العبارة الرابعة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 4.15 وانحراف معياري 0.770، وهذه نتيجة مقبولة ومنطقية وهذا لان تشخيص الالتزامات الجبائية ليست من مهمة التسيير الجبائي وإنما هي مهمة التدقيق الجبائي، وفي العموم تظهر نتائج الدراسة موافقة العينة بشدة على كل عبارات المحور.

#### ❖ تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث:

تهدف العبارات الواردة في المحور الثالث إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجدول رقم (6) يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول 6: اتجاهات أفراد العينة حول أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

رقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يعتمد المسير الجبائي على تقرير المدقق الجبائي في رسم الخطة والسياسة الجبائية المنتهجة.	4.68	0.474	موافق بشدة
2	يعتمد المسير الجبائي على تقرير المدقق الجبائي في التسيير والتحكم في العبء الضريبي.	4.80	0.405	موافق بشدة
3	نقص مؤهلات المدقق الجبائي يؤثر على القرارات المتخذة من طرف المسير الجبائي وبالتالي يزيد من الخطر الجبائي للمؤسسة.	4.85	0.533	موافق بشدة
4	فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام المؤسسة بالقواعد والأحكام الضريبية والتي هي من مسؤولية المدقق الجبائي.	4.85	0.483	موافق بشدة
5	يعمل التدقيق الجبائي على حصر نقاط القوة والضعف للمؤسسة وبالتالي تحسين القرارات المتخذة من طرف التسيير الجبائي.	4.35	0.802	موافق بشدة
6	يعمل التدقيق الجبائي على تقييم الخيارات الجبائية المتاحة في حين أن التسيير الجبائي يقوم بانتقاء الخيار الأنسب للمؤسسة.	4.90	0.304	موافق بشدة
7	يعتبر التدقيق الجبائي أداة من أدوات التسيير الجبائي.	4.95	0.221	موافق بشدة
	المحور الثالث: أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	4.77	0.366	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الثالث قدره 4.77 مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أن التدقيق الجبائي يؤثر على فعالية التسيير الجبائي، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.366 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة.

وقد احتلت العبارة السابعة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.95 وانحراف معياري قدره 0.501، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا إجابة موافق بشدة 95%، وبذلك يمكن اعتبار أن التدقيق الجبائي أداة من أدوات التسيير الجبائي.

كذلك جاءت العبارة السادسة في المرتبة الثانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.90 والانحراف المعياري 0.304، وبالتالي يمكن اعتبار أن التدقيق الجبائي يعمل على تقييم الخيارات الجبائية المتاحة في حين أن التسيير الجبائي يقوم بانتقاء الخيار الأنسب للمؤسسة حسب إستراتيجياتها.

في حين جاءت العبارة الخامسة في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.35 والانحراف المعياري 0.802، وتفسير هذا أن التدقيق الجبائي يمكن أن يحدد نقاط الضعف والقوة ولكن ليس بدرجة كبيرة، كما أن تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة بدقة يساهم في تحسين القرارات المتخذة من طرف المسير الجبائي، وفي العموم تظهر نتائج الدراسة موافقة العينة بشدة على كل عبارات المحور.

#### 3.4.1.5 اختبار فرضيات الدراسة:

بما أن العينة أكثر من 30 فرد إذا فهي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومنه فإننا نستخدم اختبار T للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة حيث إذا كانت قيمة اختبار T بمستوى معنوية (Sig) أقل من 0.05 فإن الدراسة دالة إحصائياً وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، أما إذا كانت قيمة اختبار T بمستوى معنوية (Sig) أكبر من 0.05 فإن دراسة غير دالة إحصائياً وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

#### ❖ اختبار الفرضية الأولى:

H0: لا يطبق التدقيق الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

H1: يطبق التدقيق الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

الجدول 7: اختبار T للعينة الواحدة بالنسبة للمحور الأول

مستوى الدلالة	درجة الحرية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية
0.000	39	23.750	0.456	4.71	يطبق التدقيق الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية بلغ (Sig= 0.000) وهي نسبة أقل من 0.05 الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0، أي أنه يطبق التدقيق الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

#### ❖ اختبار الفرضية الثانية:

H0: لا يطبق التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

H1: يطبق التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

الجدول 8: اختبار T للعينة الواحدة بالنسبة للمحور الثاني

مستوى الدلالة	درجة الحرية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية
0.000	39	31.247	0.337	4.66	يطبق التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية بلغ (Sig= 0.000) وهي نسبة أقل من 0.05 الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0، أي أنه يطبق التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

#### ❖ اختبار الفرضية الثالثة:

**H0:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التدقيق الجبائي وفعالية التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

**H1:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التدقيق الجبائي وفعالية التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

الجدول 9: اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثالث

مستوى الدلالة	درجة الحرية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية
0.000	39	82.489	0.366	4.77	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التدقيق الجبائي وفعالية التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS V22

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية بلغ (Sig= 0.000) وهي نسبة أقل من 0.05 الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0، أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التدقيق الجبائي وفعالية التسيير الجبائي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

#### 6. الخاتمة:

يعتبر المتغير الجبائي من المتغيرات الأساسية في حياة المؤسسة الاقتصادية، مما يتطلب الحيطة والحذر من أجل تخفيض الخطر الجبائي، وهذا لا يتم إلا عن طريق التدقيق الجبائي الذي يسعى إلى التأكد من احترام المؤسسة للقوانين الجبائية من جهة ومدى التزامها بواجباتها التصريحية من جهة أخرى، كما أن هذا المتغير الجبائي يحتاج أيضا إلى تسيير محكم وفعال من أجل تحديد الخيارات الجبائية المناسبة للمؤسسة حسب إستراتيجياتها، وهذا لا يتم إلا عن طريق التسيير الجبائي.

لقد خلصت هذه الدراسة في شقها النظري والتطبيقي إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تدرك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية التدقيق الجبائي، والذي يعمل على تخفيض الخطر الجبائي نتيجة تعقد القانون الجبائي؛
- تدرك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية التسيير الجبائي، والذي يعمل على تحديد الخيارات الجبائية المناسبة حسب إستراتيجياتها؛

- يهتم التدقيق الجبائي بالتأكد من احترام المؤسسة للقوانين الجبائية من جهة ومدى التزامها بواجباتها التصريحية اتجاه إدارة الضرائب من جهة أخرى؛
  - يهدف التسيير الجبائي إلى حماية المؤسسة من مخاطر عدم الالتزام بشروط الامتيازات الجبائية الممنوحة؛
  - نقص مؤهلات المدقق الجبائي يؤثر على القرارات المتخذة من طرف المسير الجبائي وبالتالي يزيد من الخطر الجبائي للمؤسسة؛
  - يعمل التدقيق الجبائي على تقييم الخيارات الجبائية المتاحة في حين أن التسيير الجبائي يقوم بانتقاء الخيار الأنسب للمؤسسة؛
  - يعتبر التدقيق الجبائي أداة من أدوات التسيير الجبائي.
- استنادا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا أن نوصي بالآتي:
- ضرورة فتح معاهد متخصصة لتكوين في مجال التدقيق والتسيير الجبائي؛
  - ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للمتغير الجبائي وهذا من خلال عقد ملتقيات ومؤتمرات لشرح القوانين الجبائية ورفع الغموض عنها؛
  - العمل على وضع خلايا إعلامية على مستوى مديريات الضرائب من أجل تقديم نصائح واستشارات للمكلفين بالضريبة؛
  - العمل على فصل الوظيفة المحاسبية عن التسيير الجبائي، فالكثير من المؤسسات توكل مهمة التسيير الجبائي للمحاسب؛
  - ضرورة توفر التدقيق الجبائي سواء أكان داخلي أو خارجي لأنه أداة من أدوات التسيير الجبائي.

## 7. قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- الفران وليد عبد الرحمان، (2009)، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، عمان، الأردن.
- بن عودة أمال، (2022)، دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة قاسمي،- (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، الجزائر.
- بوخاري محمد، (2017)، أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، (أطروحة ماجستير)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر.
- بوعكاز سميرة، (2015)، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي -دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة،- (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- حميدانو صالح، (2012)، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية -دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي،- (أطروحة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- حميدانو صالح، (2019)، المراجعة الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

شعباني أمال، ومزيود إبراهيم، (2022)، أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 09، العدد 01، ص ص 63-80.

عباسي صابر، (2012)، أثر التسيير الجبائي على الداء المالي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-، (أطروحة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي قاصدي ورقلة، الجزائر.

عياض محمد عادل، (2003)، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات -حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري-، (أطروحة ماجستير)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي قاصدي ورقلة، الجزائر.

فتحة أميرة، (2018)، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس باتنة-، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

كردودي سهام، و بوسلمة حكيم، (2018)، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 15، ص ص 126-139.

كيموش بلال، و بلخيري محمد سعد الدين، (2019)، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، ص ص 213-230.

مكاحلية محي الدين، و لراي سفيان، (2022)، مساهمة التدقيق الجبائي في كبح سلوك التهرب الضريبي -دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية تبسة-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01، ص ص 151-168.

ولدرويس أمينة، (2016)، التدقيق الجبائي كأداة لمطابقة المؤسسة الاقتصادية لأحكام القانون الجبائي -دراسة حالة مؤسسة صناعية أغلفة الورق المموج البليدة-، (أطروحة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسمي علي، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Belbachir Abdelkader, (2018), L'audit Fiscal Importance Et Enjeux Cas De L'algerie, International Journal Of Economics Et Strategic Management Of Business Process5, vol 02, pp. 58-68.